التأمين على السيارات.. الحاضر الغائب..!!

❑ سائقون: استفدنا من التأمين بقدر العقود التي معنا

هل نحن بحاجة إلى التأمين على سياراتنا؟ طالما يراودنا هذا السؤال , وخصوصاً عندما نرى الكثير من الحوادث المؤسفة التي يذهب ضحيتها الكثير من الناس ,ونرى السائق الذي وقعت عليه كارثة من هذا النوع يودع في السجن ,ويقوم أهله ببيع ما تبقى من سيارته المهَّشمة ,وبيع ما يمكن بيعه من المقتنيات والمدخرات ,ومن ثم يتجه بعضهم إلى الشوارع والجولات والمساجد ليشحتوا بقية المبالغ المترتبة لدفع الديات وعلاج الجرحى .

وقد جاء القانون اليمني بالقرار الجمهوري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١م بشأن التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ليحل هذه الإشكالية التي أرقت كثيراً من الناس ,وخصوصا مع ازدياد الحوادث المؤلمة .

في ثنايا هذا التحقيق حاولنا الكشف عن العديد من الإشكاليات فإلى التفاصيل:

❑ تحقيق/فيصل علي

□ مجيب ردمان

□ العقيد/ محمد الغدراء

الجهات

وتواصلنا مع بعض الذين أمَّنوا على سياراتهم منهم الأخ شوقي العريقي مدير عام العربية للتجارة , والذي أكد لنا أن الشركة التي يتعامل معها لديها مصداقية عالية ,وسريعة التجاوب معهم ,وأشار إلى أن هناك ما لا يقل عن أربع حوادث سنوية , وتقوم هذه الشركة بدورها المتفق عليه في العقد معها ,وتكون هي في الصورة " ,وتصلح لنا سياراتنا بأسرع وقت".

ومن المجموعة اليمنية للمقاولات صفاء مقبل علي المحسن تقول: استفدنا من الشركة التي أمَّنا على سيارتنا فيها فنجد أنهم يتعاونون معنا بدون أي تردد ,وفي أي وقت على مدار الساعة ,أيضا العروض التي تلقيناها من هذه الشركة مفهومة ومحددة بنودها بدقة ,ولم نجد أي عائق أو مماطلة من قبلهم.

المرور

العقيد الركن / محمد منصور الغدراء مدير مرور أمانة العاصمة يقول: تعتبر عملية التأمين على السيارات من الأشياء المكملة لوجود السيارة في معظم دول العالم التي تحرص على عدم السماح بامتلاك السيارة إلا إذا كان مالكها قد قام بالتأمين عليها للحوادث ضد الغير على الأقل ونحن لدينا قانون للتأمين الإلزامي صدر عام ١٩٩١م مع صدور قانون المرور الموحد, إلا أن هناك الكثير من العقبات والعراقيل التي أدت إلى عدم تطبيقه حتى الآن بالشكل المطلوب .

بين يوم وليلة

ويلفت العقيد الغدراء إلى أنه لا تصل حالات اختلاف بين أصحاب السيارات وشركات التأمين لأن المرور ليس الجهة التي لها الحق في مراقبة ومتابعة شركات التأمين ومدى التزامها بالعقد المبرم بينها وبين مالكي السيارات، إلا أن هناك الكثير من الشكاوى التي نسمع بها والتي يشكو أصحابها من مماطلة بعض شركات التأمين وعدم التزامها بالتعويض بموجب عقد التأمين.

ويضيف الغدراء قائلاً:

التأمين مجد ومفيد لمالك السيارة وحتىً للاقتصاد الوطني.. فلو أن جميع السيارات مؤمَّنة لما حصلت الكثير من المآسي التي نشاهدها يومياً، فالكثير من السائقين يصبح بين يوم وليلة فقيراً معدماً يتسول في الطرقات بعد أن كان مستور الحال، والكثير من السائقين يقبعون في السجون لسنين طويلة لعدم قدرتهم على تسديد تكاليف الحوادث المرورية التي اشتركوا فيها، ولو كانت السيارة مؤمَّنة لما حصل كل ذلك.

عقبات

ويعتقد مدير مرور الأمانة أن هناك عقبات يجب إزاحتها مثل عدم وجود لائحة لقانون التأمين الإلزامي تحدد بدقة الرسوم المفروضة على كل نوع من أنواع السيارات حسب نوع السيارة والعمل الذي يمارسه السائق ومقدار التعويض الذي على الشركة دفعه ,وليس هناك عقد تأمين موحد لجميع شركات التأمين، كما أن المبالغ المطلوبة ليست موحدة لدى الجميع سواء بالنسبة للتأمين الإلزامي تجاه الغير أو التأمين على هذه السيارات .

وأعتقد أن الحالة الفنية للسيارات وموديلاتها القديمة لا تشجع شركات التأمين على التأمين على هذه السيارات .

أيضا القدرة المادية لدى معظم مالكي السيارات لا تساعدهم على دفع المبالغ الكبيرة التي تطلبها بعض شركات التأمين .

مصلحة

وينصح الغدراء السائقين جميعاً بأن يتولوا التأمين على سياراتهم لأن في ذلك مصلحة لهم في جميع الحالات وهو السبيل الوحيد لحمايتهم من الوقوع في المشاكل الناتجة عن الحوادث المرورية وعليهم الاتعاظ مما حصل لزملائهم السائقين الذين نكبوا في حوادث مرورية وأصبحوا عالة على غيرهم ,أو أصبحوا مسجونين على ذمة تعويض من أصيبوا ,أو توفوا في حوادث مرورية وقال: لا نستطيع تحديد شركة تأمين مضمونة أو غير مضمونة ولكن الشركة التي تحترم نفسها هي التي تحرص على أن تعطي كل ذي حق حقه فالمسألة أولاً وأخيرا مسألة تجارة .

وأشار مدير مرور أمانة العاصمة إلى أن القضاء والنيابة هما الجهتان المخولة لضبط شركات التأمين التي لا تفي بالتزاماتها بحسب عقد الاتفاق بينها وبين مالك السيارة .

التوعية

القصور شديد في وعي المواطنين في التأمين على سياراتهم من قبل شركات التأمين، هكذا يقول الغدراء والذي يتابع: فالكثير من السائقين يجهلون أهمية وجود غطاء تأميني للسيارة ويعتبرون أن إجبارهم على الالتزام بالتأمين على سياراتهم نوع من أنواع الاستغلال وأننا عندما نجبرهم على فعل ذلك فإن ذلك راجع إلى وجود مصلحة مادية لنا في هذا المجال فالجهل بأهمية التأمين وعدم وجود الوعي الكافي لدى السائقين يعتبر من أهم أسباب عزوف السائقين عن التقيد به إلى جانب تقاعس شركات التأمين في المشاركة بالأعمال الاجتماعية التي تبرز دورها في خدمة المجتمع، كل ذلك أدى إلى نفور السائقين من المشاركة في التأمين على سياراتهم، بل إن الجهل قد يصل ببعض السائقين إلى عدم معرفتهم بوجود مثل هذا القانون أو بوجود مثل هذه الشركات، كما أن المبالغة التي تقوم بها بعض الشركات في رفع المبالغ المطلوبة تؤدي إلى نفور الكثير من السائقين، ولو تم تخفيض هذه المبالغ وتوحيدها على مستوى جميع الشركات وتم إجبار جميع السائقين على دفع هذه المبالغ كل ذلك سوف يؤدي إلى توفير سيولة نقدية هائلة لدى هذه الشركات وبما يمكنها من الاستفادة من المبالغ المتوفرة لتحريك السوق والمشاركة الفاعلة في الحركة الاقتصادية على مستوى الوطن، فالمبالغة في رفع التسعيرة شيء غير عملي، وعدم اتفاق شركات التأمين على تسعيرة موحدة إلى جانب القدرة المادية للسائقين، كل هذه العوامل تؤدي إلى عدم حصول الفائدة المرجوة من التأمين على السيارات

القانون حاضر وغائب

ويؤكد الأخ مجيب ردمان مدير عام الشركة الوطنية للتأمين على أن مسألة التأمين تعتبر أحد مرتكزات الاقتصاد في البلد ,ويعتبر هذا التأمين مهماً لاحتكاكه المباشر بالمواطنين ,حيث أنه يساعد أي أفراد يتعرضون لحوادث ,ومواجهات تترتب عن ذلك ,وعندما يحصل حادث لسيارة معينة تكون عليه مسؤولية كبيرة مثل الوفيات ,أو أي مسؤولية تجاه الأطراف الأخرى مثل الأضرار المادية التي قد يسببها لسيارات أخرى ,أو ممتلكات ,والتأمين يقوم مقام هذا الشخص بالدفع عنه ,إلا أنه يقول: ومع وجود قانون التأمين الإلزامي إلا انه شبه غائب ,وغير مطبق ,وكأن هناك تلكؤاً بسبب أن حالة الناس لا تسمح بدفع هذه الأقساط ,وهناك أناس كثيرون في السجون ,ولو كان عند أحدهم بوليصة تأمين ,كان بهذه الوثيقة قد دفع بها الديات المترتبة عليه , وبالتالي فإنه يضمن أن يعيش بسلام بين أفراد أسرته .

التأمين الالزامي

يشير مدير عام الشركة الوطنية للتأمين إلى أن شركته تواصلت مرارا مع الجهات المسئولة والمختصة بهذا المجال ,وعقدت اجتماعات عدة حول أهمية تطبيق التأمين الإلزامي على السيارات ,وتعميمه على مستوى الجمهورية ,ومازالت المناقشات بهذا الوضع جارية ,وهناك لجنة تكونت مؤخراً من بعض رؤساء إدارة الشركات للتواصل مع الجهات المسئولة(وزارة الداخلية ,ووزارة الصناعة ,ووزارة النقل) لمناقشة هذه الأمور ومحاولة الوصول إلى صيغة نهائية ,ويتركز الخلاف بين شركات التأمين والجهات المختصة حول رسوم التأمين ,والمسؤوليات المترتبة على شركات التأمين .

وفي أي بلد يعتبر التأمين جزءاً أي تكلفة ملزم الفرد بدفعها ,ومثل دفع فاتورة التلفون والماء والكهرباء لابد أن تدفع فاتورة التأمين ,وهذه الشركات لا تمنع القدر بل تلطف من حدوث أضرار ,مثلاً إذا حدث حادث لشخص مؤمن على سيارته وكان هناك وفيات فإن شركة التأمين تدفع الديات وتعالج الأضرار نيابة عنه , نحن هنا نحمي مثل هذا الشخص.

مستوى منخفض

مجيب ردمان يقول أن الشركات والمؤسسات هي التي تقوم بالتأمين على سياراتها خوفا من الخسارة , بينما المواطن العادي الوعي التأميني عنده ناقص ,ونحن في اليمن بعيدون كل البعد عن التأمين الحاصل في الدول العربية، فعندنا متوسط إنفاق الفرد على التأمين يصل إلى دولار وأربعين سنتاً ,بينما في فلسطين يصل إلى مئة دولار لكل فرد ,وكل ما نعانيه من معوقات يعود إلى قلة الوعي لدى المواطنين ,وكذلك عدم تطبيق القانون في هذا الجانب من قبل الجهات المختصة ,ويردف قائلاً: أحياناً نسمع كلاماً ليس له أساس من الصحة بأن شركات التأمين تنفذ عمليات نصب ولا تقوم بدورها , ونحن نؤكد على أن هذه الشركات والمؤسسات تحمل تراخيص من جهات حكومية مسئولة عنا ,ونعمل تحت ظل الاتحاد اليمني للتأمين الذي يقوم بتنظيم هذا العمل ,وعندما نشعر بأن هناك جدية من قبل جميع الأطراف في مسألة التأمين الإلزامي فإننا سنتعاون مع كل الشركات لتكوين صندوق موحد لتأمين السيارات الإلزامي ,ونحن – للعلم- نتعامل مع السيارات التي تدخل عبر المنافذ اليمنية التي تأتي من الدول الأخرى، نحن نقوم بالتأمين لهذه السيارات ,وحجم أقساط السيارات المؤمن عليها مقارنة بالاعمال الأخرى التي تقوم بها شركات التأمين يمثل في شركتنا حوالي ٣٠٪ من حجم العمل ,وفي السوق اليمني يمثل حوالي ٤٠٪ وذلك بحسب آخر إحصائية للسوق اليمني .

نوعان

عبد الجليل الشميري مسئول التأمين على السيارات في شركة أمان للتأمين يوضح أن لديهم تأمينات كثيرة على سيارات خاصة بجهات وشركات، وكذلك هناك أفراد أمنوا على سياراتهم عندنا , وإذا وقع حادث لأي سيارة نحن نقوم بالتعويض بحسب العقد بيننا وبين عملائنا .

فيما يشير عامر عبد الواحد الصلوي إلى أن هناك نوعين من التأمين هما التأمين الشامل ويغطي الأضرار الكاملة للسائق والركاب وبالنسبة للطرف الثالث(السيارة التي صدمتها سيارة الشخص المؤمَّن) تدفع الدية أو ما يسمى بالأضرار الجسمانية ,والنوع الثاني هو التأمين ضد الغير "ونلتزم بإصلاح السيارة المؤمَّن عليها في حالة وقوع أي حادث".

مدير مرور الأمانة:

❑ عملية التأمين على السيارات من الأشياء المكملة لوجود السيارة

❑ متوسط إنفاق الفرد على التأمين في اليمن يصل إلى دولار وأربعين سنتاً فقط